تحسن التوقعات بشأن عودة الحياة تدريجيا بعد رفع قيود كورونا

أسعار النفط ترتفع بدعم هبوط مخزونات الخام الأمريكي

ارتفعت أسعار النفط الخام، بدعم انخفاض المخزونات الأمريكية، وترقب استمرار تحسن الطلب مع رفع قيود الإغلاق حول العالم.

وتراجعت مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة بمقدار 439 ألف برميل خلال الأسبوع المنتهي في 21 مايو الجاري، بحسب بيانات معهد البترول الأمريكي الأولية، الثلاثاء.

وتترقب الأسواق إعلان إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، البيانات الرسمية بشأن المخزونات، وسط توقعات بهبوط مخزون النفط الخام 2.2 مليون برميل.

وبحلول الساعة (09:29 ت.غ)، ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم أغسطس بنسبة 0.45 بالمئة أو 31 سنتا، إلى 68.94 دولارا للبرميل.

كما ارتفعت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط، تسليم يوليو ، بنسبة 0.03 بالمئة أو سنتين، إلى 66.09 دولارا للبرميل.

وأوردت وكالة بلومبرغ، ارتفاع إجمالي عدد اللقاحات المضادة لفيروس كورونا الموزعة عالميا، إلى 1.71 مليار جرعة حتى الثلاثاء، موزعة على 176 دولة.

جاء ذلك، بحسب خريطة اللقاحات التي تعدها الوكالة وحدثت تفاصيلها، وتظهر قائمة أعلى الدول حصولا على الجرعات المنتجة.

نوفاك: عجز النفط عالمياً عند مليون برميل حالياً

قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، إن التقديرات الحالية للعجز في سوق النفط العالمية نحو مليون برميل يومياً. جاءت التصريحات قبل أيام من محادثات مفاوضي أوبك+ عبر الإنترنت.

ومن المقرر أن تضيف منظمة أوبك وحلفاؤها ومن بينهم روسيا في إطار المجموعة المعروفة بأوبك+ نحو مليوني برميل يوميا إلى إنتاج النفط حتى نهاية يوليو. ويُعقد الاجتماع المقبل لأوبك+ في أول يونيو حزيران.

وذكر محللون أن أي زيادة لإنتاج إيران النفطي، إذا ما أدت المحادثات بين واشنطن وطهران لرفع العقوبات، يمكن أن تضيف ما بين مليون ومليوني برميل يوميا فضلا عن الزيادة التدريجية للإمدادات من أوبك+.

وقال نوفاك للصحفيين اليوم: "وضعنا في اعتبارنا دائما عودة النفط الإيراني. ينبغي أن نضع ذلك في الحسبان .. سنجري معا حسابات التوازن (بين العرض والطلب)".

ألكسندر نوفاك

تحسن معنويات الشركات الألمانية في مايو بأكثر من المتوقع

أظهر مسح أن ثقة الشركات في ألمانيا تحسنت بأكثر من المتوقع في مايو مع تنامي تفاؤل الشركات في ظل تراجع الإصابات بفيروس كورونا وخطوات حذرة تجاه استئناف أنشطة أكبر اقتصاد في أوروبا.

وقال معهد ايفو إن مؤشر مناخ الأعمال ارتفع إلى 99.2 من قراءة معدلة عند 96.6 في أبريل نيسان. وأشار استطلاع رويترز لآراء المحللين إلى زيادة أقل ليبلغ المؤشر 98.2 نقطة، نقلاً عن رويترز.

وقال كليمنس فويست رئيس المعهد في بيان "وتيرة تحسن الاقتصاد الألماني تتسارع".

ستاندرد آند بورز تتوقع انخفاض عجز موازنات دول الخليج في 2021

قالت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية، إن عجز الميزانية في دول مجلس التعاون الخليجي الست من المتوقع أن ينخفض بشكل حاد هذا العام بدعم من ارتفاع أسعار النفط وضبط أوضاع المالية العامة وانتعاش الناتج الاقتصادي مع تخفيف إجراءات فيروس كورونا.

وتوقعت وكالة ستاندرد آند بورز في تقرير أن يبلغ العجز الإجمالي للحكومات المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 80 مليار دولار هذا العام من 143 مليار دولار في عام 2020.

وأضاف التقرير: "مع ذلك، فإن عجز المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي الذي لا يزال مرتفعاً سيؤدي إلى استمرار تدهور الميزانية العمومية في معظم الحالات". لكنها أشارت إلى أنه باستثناء الكويت والبحرين، كان أداء ميزانية البلدين أقوى مما كان عليه في عام 2016 – وهو الانهيار السابق لأسعار النفط، وفقاً لما ذكرته "رويترز"، واطلعت عليه "العربية.نت".

وتعرضت منطقة الخليج لضربة مزدوجة جراء الانهيار التاريخي لأسعار النفط العام الماضي، فضلاً عن الأثر الاقتصادي لوباء فيروس كورونا وتدابير السلامة الصحية الناشئة عنه.

كما قالت ستاندرد آند بورز إن ارتفاع أسعار النفط، رغم دعمه للتصنيفات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي، أدى في الماضي إلى إخراج إصلاحات التعزيز عن مسارها، وبالتالي أدى إلى زيادة الإنفاق أو التأخير في الإصلاحات المالية المخططة.

وقالت: "أظهرت العديد من دول الخليج ضبطاً للإنفاق رداً على الصدمات الخارجية المزدوجة لعام 2020 ... (وبعضها) حقق أيضاً نجاحاً في تنويع مصادر الإيرادات الحكومية بعيداً عن الهيدروكربونات".

يأتي ذلك، فيما ضاعفت المملكة العربية السعودية ضريبة القيمة المضافة ثلاث مرات العام الماضي لتعزيز المالية العامة للدولة المتضررة من أزمة فيروس كورونا وانخفاض عائدات النفط، بينما فرضت عمان ضريبة القيمة المضافة للمرة الأولى الشهر الماضي.

وقالت وكالة التصنيف الائتماني "نتوقع أن ينخفض العجز المالي خلال الفترة من 2021 إلى 2022 ويتسع مرة أخرى في 2023–2024 بالنظر إلى افتراضاتنا لأسعار النفط، وكذلك التخفيض التدريجي لتخفيضات إنتاج النفط بما يتماشى مع اتفاق أوبك + في مايو 2021".

وجاءت تقديرات ستاندرد آند بورز لأسعار خام برنت عند 60 دولاراً للبرميل لبقية عام 2021، وهو نفس السعر في عام 2022 و55 دولاراً للبرميل اعتباراً من عام 2023.

كما توقعت، أن يبلغ متوسط إصدار السندات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 50 مليار دولار سنوياً من 2021 إلى 2024، مقارنة بـ70 مليار دولار في العام الماضي وما يقرب من 100 مليار دولار في عام 2017.

الخطيب: علينا إعادة بناء السياحة السعودية لتكون أكثر مرونة

أكد وزير السياحة السعودية، أحمد الخطيب، خلال جلسة عقدت على هامش قمة تعافي القطاع السياحي العالمي التي انطلقت في الرياض، أن هناك ضرورة لتغيير العديد من العوامل في قطاع السياحة العالمي، وزيادة مرونة القطاع وصلابته أكثر في مواجهة أزمات قد تحدث لاحقاً مشابهة للأزمة الحالية التي خلفها تفشي فيروس كورونا.

وقال: "تعلمنا أن الصناعة ليست مرنة بشكل كاف.. لقد خسرنا منذ 14 شهراً العدِّيد من الوظائف في القطاع وخرجت العديد من الشركات من منظومة العمل، ونحن نعلم أن الأعمال كلها يقودها القطاع الخاص، لذا علينا إعادة بناء صناعة سياحية أكثر مرونة لمواجهة مثل هذه الأزمات".

وأكد أيضاً في الجلسة التي جمعته مع وزراء سياحة من دول أخرى، على أهمية تحقيق الاستدامة في القطاع في جميع المجالات، لاسيما المجال البيئي.

كما أشار الخطيب إلى أهمية جعل الموارد المالية مستدامة من خلال تنويع الدخل والعائد الاستثماري.

من ناحية أخرى، دعا إلى ضرورة التنسيق بين جميع دول العالم وتوحيد الجهود تحت مظلة منظمة السياحة العالمية، موجها انتقاده للاتحاد الأوروبي على خلفية تطويره بروتوكولا للسفر بشكل منفرد لموسم الصيف المقبل، بدون التنسيق مع الدول الأخرى، قائلاً إن القطاع السياحي "قطاع واحد عالمياً"، لذا علينا وضع بروتوكول موحد لتسهيل السفر.

يذكر أن منظمة السياحة العالمية اختارت الرياض لافتتاح أول مكتب إقليمي لها على الإطلاق خارج مدريد، مخصص للشرق الأوسط.

وافتتح المكتب الإقليمي الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية، زوراب بولوليكاشفيلي، ووزير السياحة السعودي أحمد الخطيب، وذلك خلال القمة المنعقدة في الرياض.

ستكون مهمة المكتب الإقليمي تنسيق السياسات والمبادرات عبر 13 دولة في الشرق الأوسط، وتعزيز المنتجات السياحية والتنمية المستدامة، وجمع الإحصائيات الهامة للقطاع وتبادل المعلومات، إلى جانب تحفيز الاستثمار في الأصول والمقومات السياحية والعمل على تحديد السياسات المتعلقة بالنواحي الصحية.

أحمد الخطيب

صندوق أستراليا السيادي يحذر من صعوبة تحقيق عوائد الفترة المقبلة

يعتزم الصندوق السيادي الأسترالي زيادة عدد موظفيه في قسم الاستثمار إلى الضعف، محذرا من أن تحقيق العوائد سيكون أصعب خلال فترة طويلة من انخفاض أسعار الفائدة.

وقال الرئيس التنفيذي للصندوق في شهادة أمام البرلمان ، إن صندوق المستقبل السيادي يستهدف تعيين 70 شخصا خلال العام المقبل للمساعدة في توجيه النقد لصناديق التحوط والاستثمار المباشر والاستثمارات المعتمدة على الاستراتيجيات القائمة على المهارات، وفقا لتقرير بلومبيرغ اطلعت عليه "العربية.نت".

وأوضح أن الشركة بحاجة إلى المزيد من الموظفين للعثور على مديرين يتمتعون بالمهارة لتحقيق هدف العائد طويل الأجل بنسبة 4 إلى 5% فوق مستوى التضخم. وأشار إلى أن بيئة الاستثمار أكثر صعوبة، موضحا أنه "لكي نتمكن من الوفاء بتفويضاتنا في المفترة المقبلة، نحتاج إلى تكثيف نشاطنا في عدد من المجالات".

الفدرالي الأميركي: نتوقع ارتفاعا مؤقتا للتضخم في الأشهر المقبلة

توقع مسؤولون في البنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي أن ارتفاع الأسعار في الأشهر المقبلة وسط نقص الإمدادات لن يكون مفاجئا، إلا أنهم أكدوا في الوقت نفسه أن هذه الارتفاعات ستكون مؤقتة.

وهذه التطمينات حول التضخم، أثرت إيجابيا على أسواق الأسهم الأميركية، إذ شهد وول ستريت موجة إقبال قوي بقيادة أسهم التكنولوجيا.

يلين : خطة بايدن الاقتصادية لن تؤدي إلى مشكلة التضخم

قالت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين، إن الخطة الاقتصادية للرئيس جو بايدن من غير المرجح أن تخلق ضغوطاً تضخمية في الولايات المتحدة، لأن تعزيز الطلب سيتم توزيعه على مدى 8 إلى 10 أعوام.

ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن يلين رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي السابقة قولها يوم الأحد في برنامج "قابل الصحافة": "لا أعتقد أن التضخم سيكون مشكلة، ولكن إذا أصبح مشكلة، لدينا أدوات لمعالجتها".

وذكرت يلين أيضاً أن الولايات المتحدة لديها "المساحة المالية" للقيام باستثمارات في اقتصادها، مع انخفاض معدلات الفائدة واستمرارها هكذا على الأرجح، ولكن على المدى الطويل، يجب أن يتم "احتواء" عجز الميزانية.

وقالت مستشارة اقتصادية أخرى لإدارة بايدن إن "التضخم الواضح الآن في جيوب معينة من الاقتصاد مؤقت مع خروج الأمة من الوباء".

وأشارت سيسيليا روس، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين بالبيت الأبيض إلى أن قضايا سلسلة الإمداد ونقص سوق العمل هي "مطبات على طول الطريق" للتعافي.

مصر في طريقها للحصول على تمويل بـ1.6 مليار دولار في الأسابيع المقبلة

قال صندوق النقد الدولي ، إنه يتوقع أن يقدم تمويلا إضافيا بقيمة 1.6 مليار دولار لمصر، بعد أن يوافق عليه مجلسه التنفيذي في الأسابيع المقبلة.

وذكر صندوق النقد أن خبراءه توصلوا لاتفاق مع السلطات المصرية بشأن التمويل الإضافي، بعد مراجعة ثانية وأخيرة لبرنامج مصر الاقتصادي، وترتيب ائتماني مشروط بقيمة 5.2 مليار دولار مدته 12 شهرا. وأضاف صندوق النقد في بيان: "أظهر اقتصاد مصر صمودا مع تخفيف تأثير أزمة كوفيد19– من خلال استجابة السلطات السريعة والمتوازنة على صعيد السياسات".

وقال الصندوق إن السياسات المالية والنقدية لمصر ينبغي أن تواصل دعم التعافي الاقتصادي، ودعا إلى جهود إضافية بشأن الإصلاحات الاقتصادية للبلاد.

وقال أيضا إنه يتوقع أن ينمو اقتصاد مصر 2.8% في العام المالي 2020–2021، و5.2% في العام المالي 2021–2022.

وأكد الصندوق على أن مصر أوفت بكل المستويات الهيكلية المستهدفة، ومن بينها خطوات لإصلاح شفافية المالية العامة والحوكمة وتحسين بيئة الأعمال، لكن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتشجيع الصادرات من خلال الاستمرار في تقليل العوائق التجارية وبناء اقتصاد أكثر حماية للبيئة.

وقال البيان: "تعميق وتوسيع الإصلاحات الهيكلية ضروري لترسيخ التعافي ومعالجة التحديات بعد كوفيد19– وتعزيز القدرة على استيعاب الصدمات وضمان نمو أعلى وأكثر شمولا".

وتابع: "لا تزال السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قائمة على البيانات. ونرحب باستعداد البنك المركزي للتحرك حسبما تقتضي الضرورة لدعم التعافي الاقتصادي في سياق التضخم المنخفض. وسيكون استمرار مرونة سعر الصرف في الاتجاهين عاملا مساعدا على استيعاب الصدمات الخارجية. ولا يزال النظام المصرفي المصري يتمتع بالسيولة والربحية والرسملة الجيدة".

تضرر مودعي البنوك اللبنانية «مرجح جداً»

قالت ستاندرد أند بورز غلوبال في تقرير جديد إن من المرجح أن يتضرر المودعون في البنوك اللبنانية مع امتصاصها تكلفة إعادة هيكلة ديون البلاد.

وفي ضوء حيازاتها الضخمة من الدين الحكومي، تجد البنوك اللبنانية نفسها في بؤرة أزمة مالية مستمرة لأكثر من عام منذ تخلفت الحكومة عن سداد التزاماتها بالعملة الصعبة في مارس 2020.

وجمدت البنوك معظم ودائع العملاء الدولارية وحظرت تحويل الأموال السائلة إلى الخارج منذ اندلاع الاضطرابات أواخر 2019.

وقال محمد دمق محلل الائتمان فى ستاندرد أند بورز "في ظل معاناة البنوك لتدبير السيولة، فإن تضرر المودعين، بشكل ما، مرجح إذا كان القطاع المصرفي سيمتص التكلفة العالية لإعادة الهيكلة".

كان حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة قال إن أموال المودعين آمنة وقد يستطيعون سحب جزء من ودائعهم بالدولار قريبا بحسب "رويترز".

وقالت ستاندرد أند بورز إن تمويلا من المساهمين أو من الخارج لن يكفي وحده على الأرجح لامتصاص تكلفة إعادة الهيكلة.

وأضافت أن تكبد المودعين خسائر، على سبيل المثال من خلال السداد لهم بأقل من سعر الصرف في السوق أو تحويل الودائع إلى حصص مساهمة يبدو مرجحا بدرجة كبيرة.